سايغا، فوميكو (اليابان)

[الأصل بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

ت تمّ إن اليابان ما برحت تدعم الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية منذ انشائها، وبعد أن أصبحت دولة طرفا في نظام روما الأساسي في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٧ وباعتبارها على الدوام اكبر مساهم في ميزانية المحكمة، فإنها تعتزم البقاء داعما قويا للمحكمة . وقرار الحكومة اليابانية ترشيح القاضية سايغا لإعادة انتخابها قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية ينمّ عن التزامها الراسخ بمواصلة بذل قصارى الجهد لتيسير الانشطة التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية.والحكومة اليابانية على ثقة تامّة بأن القاضية سايغا تملك الخبرة اللازمة والدارية والمعارف ذات الصلة بمجالات القانون الدولي،كالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ممّا يمكّنها من مواصلة الإسهام في العمل المهمّ للمحكمة.

يقدم هذا البيان وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.6 المتصل بالإجراءات المتعلقة بترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) إن القاضية فوميكو سايغا، المرشحة اليابانية لمنصب قاض بالمحكمة، شخص يتمتع بخلق عال وبالحيادية والنزاهة وهي تملك المؤهلات اللازمة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية.

والقاضية سايغا من بين أبرز الدبلوماسيين اليابانيين ذوي الخبرة بعلاقات اليابان مع الأمم المتحدة وقد شاركت مشاركة حثيثة وكثيفة في عملية وضع القوانين الدولية ولا سيما في مجال التعاون الاجتماعي عن طريق الأمم المتحدة. وأُتيحت لها كذلك فرصة العمل في الحكومة المحلية اليابانية، بمقاطعة سايتاما بوصفها نائبة للمحافظ وقدمت مساهمة كبرى في الارتقاء بالمقاطعة إلى أعلى مستويات الحكم الذاتي من حيث السياسة التي اتبعتها في مجال المساواة بين الجنسين. أما فيما يتعلق بمهنتها الدبلوماسية، فقد عُيّنت في مناصب مهمة نجحت فيها مثل منصب قنصل عام في سياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) وسفيرة في البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة وسفيرة فوق العادة ومفوضة لدى مملكة النرويج وجمهورية أيسلندا. وقد برهنت على كفاءتها وقدرتها غير العاديتين من خلال ما اضطلعت به من الواجبات الدبلوماسية. وأخذاً بعين الاعتبار هذه الانجازات ، فإن تعيينها مرشحة يابانية لشغل منصب قاض بالمحكمة قد اقتُرح أثناء اجتماع عقدته الحكومة وتقرر بعد النظر الدقيق في الإجراء الواجب الإتباع المنصوص عليه في الفقرة ٤ (أ) ('١') من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(ب) وتعين القاضية سايغا مرشحة يابانية لمنصب قاض لإدراجها في القائمة باء وذلك لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

لقد شاركت القاضية سايغا مشاركة كثيفة في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما القضايا المتصلة بالمرأة وتطورت بفضل ذلك خبرتها البارزة في هذا الميدان. وشاركت مشاركة نشيطة في عملية التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي المداولات المتعلقة بالبروتوكول الاختياري للاتفاقية. ومن خلال عملها في هذا الميدان أثبتت كفاءتها في مجالات ذات صلة بالقانون الدولي كقانون حقوق الإنسان. اعتماداً على هذا الإنجاز، أصبحت القاضية سايغا عضواً في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠١. علاوة على ذلك، واعترافاً لها بأنها من أبرز الخبراء بقضية حقوق الإنسان وأكثرهم تجربة في هذا الشأن في اليابان، عُيّنت سفيرة يابانية مكلفة بحقوق الإنسان. وقد سعت جاهدة بعد ذلك في سبيل تسوية قضايا حقوق الإنسان المطروحة على المجتمع الدولي ومنها قضية اختطاف كوريا الشمالية لمواطنين يابانيين، وذلك بحضور مؤتمرات نظمتها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى فضلاً عن الحوار على المستوى الحكومي المتعلق بقضايا ذات صلة بحقوق الإنسان.والمتوقع أن تتعزز الخبرة التي تملكها القاضية سايغا في هذا الميدان بفضل التجارب والواجبات المتصلة بمركزها الحالي.

(ج) والمعلومات ذات الصلة بالفقرة ٨ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي هي التالية:

(١) القاضية سايغا مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في اليابان.

(٢) القاضية سايغا مواطنة من رعايا اليابان واليابان عضو في المنطقة الآسيوية.

(٣) القاضية سايغا أنثى.

(د) وتتمتع القاضية سايغا بخبرة قانونية فيما يتعلق بمسائل المرأة تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، العنف ضد المرأة من خلال عملها عضواً في اللجنة المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧. ومساهمة القاضية سايغا في أنشطة هذه اللجنة مساهمة مشهود لها بها وقوبلت بارتياح كبير من قبل المجتمع الدولي ولذلك أُعيد انتخابها عضواً في هذه اللجنة مرتين، في عام ٢٠٠٢ ثم في عام ٢٠٠٦.

(هـ) والقاضية سايغا مواطنة يابانية ولا تملك جنسية أية دولة أخرى.

وبما أن القاضية سايغا ستكون قد شغلت منصب قاضية لمدة تقل عن ثلاث سنوات بحلول نهاية ولايتها الحالية في آذار/مارس ٢٠٠٩، فيحق لها أن تنتخب مجددا لمدة ولاية كاملة عام ٢٠٠٩، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٧ من نظام روما الأساسي.

***